

طريق الانقلاب الصحيح

تعلمون ولا شك^(١) ان حزب البعث العربي كان قد أيد الانقلاب منذ يومه الاول تأييدا فعليا . وقام اعضاء الحزب في العاصمة ومختلف المدن والقرى بتظاهرات شعبية في صبيحة اليوم الثاني لتوطيد دعائم الانقلاب .

ان موقف حزبنا الايجابي من هذا الانقلاب كان مبنيا على الاسباب الآتية :
اولا : كان الحزب قد فقد آخر أمل بصلاح العهد الماضي مذ أشرف رئيس الجمهورية السابق على تزوير الانتخابات ووصم العهد بوصمة اللا شرعية . فاعتبرنا ان التخلص من ذلك العهد هو خلاص للبلاد من جميع الاخطار والكوارث التي تنجم حتما عن كل عهد غير شرعي . وايدنا الانقلاب لاعتبارنا اياه فرصة تعيد الى الحكم شرعيته والى الشعب حقوقه وسيادته .

ثانيا : ان تأييدنا للانقلاب كان ايضا بنتيجة اطمئناننا الى التصريحات الاولى والبيانات التي صدرت عن قيادة الجيش السوري الباسل والتي كان طابعها الصريح القوي مبادئ الحرية والدستور والتقدمية والاشتراكية وهي أقرب ما تكون الى مبادئ (البعث العربي) .

ثالثا : لاطمئناننا الى ذلك العدد من ضباط الجيش الذين كانوا في طليعة الانقلاب ، والذين نعرف فيهم العقيدة القومية الصادقة وتقدير المسؤولية .
رابعا : لاقتناعنا بأن التفاف الشعب وهيئاته القومية الواعية حول الانقلاب هو في

(١) المذكرة التي تقدم بها حزب البعث العربي الى رئيس مجلس الوزراء والقائد العام للجيش والقوى المسلحة في ٢٤ أيار ١٩٤٩ والتي تتضمن رأي الحزب في الخطوات اللازمة لتحقيق الانقلاب الصحيح .

كل الاحوال أضمن لسلامة الحدث الانقلابي ومنع الانقسام الداخلي والاستغلال الخارجي ، وادعى الى حسن توجيه العهد الجديد بحيث لا يبقى للقائمين عليه عذر اذا هم ابتعدوا عن الاتجاه الشعبي الصحيح .

وهكذا كان حزبنا ايضا اول الاحزاب الذي اتبع تأييده الفعلي بتأييد رسمي عبرت عنه المذكرة الاولى التي قدمناها لكم وأشرنا فيها الى ضرورة اعتماد العهد الجديد على قوة الشعب وتأييده الحر الواعي ، وبيننا الشروط التي تضمن لهذا العهد التأييد الشعبي الصحيح وتأييد الحزب بصورة خاصة . وهذه الشروط تتلخص في تشكيل حكومة حائزة على ثقة الشعب وتطهير الجهاز الحكومي ومحاكمة المسؤولين واجراء انتخابات حرة لاعادة الحياة الدستورية .

وقد كان في تصريحاتكم الخاصة لنا وفي اذاعة مذكرتنا ما جعلنا نطمئن الى ان هذه الشروط ستكون اساسا لسياسة العهد الجديد ، ولكن لانكتمكم اننا فوجئنا بعد ذلك بأعمال وتدابير مخالفة للتصريحات التي بدأ بها الانقلاب وهذا يظهر في الامور الآتية :

اولا : في التعيينات في وظائف الدولة الكبرى ولا سيما الالتجاء الى اشخاص كانوا من ابرز دعائم العهد الماضي الذي جاء الانقلاب ليمحوه .

ثانيا : في التسريحات التي لم تشمل الاشخاص الكبار المسؤولين .

ثالثا : في تشكيل حكومة مبنية على اساس تجاهل كل النزعات السياسية التي تحملها وتمثلها الاحزاب ، وهو الشيء الذي كانت تشكوه منه البلاد في العهد الماضي . مع ان الانقلاب لم يكن ليتحقق او يفكر فيه مجرد تفكير لولا وجود احزاب منظمة مثلت المطالب الشعبية طوال العهد الماضي ، ويرجع لها وحدها الفضل في الابقاء على روح النضال في الشعب مما سهل حدوث الانقلاب .

رابعا : في الغاء امتيازات الصحف لاسيما صحف الاحزاب التي مثلت المعارضة في العهد السابق . ومع ذلك فقد قدرنا ظروف الانقلاب الاستثنائية اكبر تقدير . وفرقنا بين ماهو شكلي مؤقت وبين ماهو جوهري اساسي . وصبرنا بعض الصبر على تأخير اعادة الوضع الدستوري للبلاد ، وبقينا أميل الى التفاؤل بان الامور ستأخذ بعد حين

مجراها الطبيعي المتفق مع اهداف الانقلاب .

ولم يفتنا العلم بأن من الخطأ ان نكتمش ونبتعد عنكم في هذه الظروف العصبية الصعبة، وان علينا واجب الاتصال بكم وعرض ما نعتبره مطالب الشعب المشروعة والتنبيه الى الاخطاء والانحرافات، خاصة فيما له مساس بسيادة البلاد واستقلالها وبسيادة الشعب وحقوقه الاساسية .

هكذا جرت المقابلة وفتنا نظركم الى جملة اشياء منها عدم المشروعية في تأليف لجنة الدستور من موظفين، وضرورة ترك ذلك للمجلس المقبل؛ كما اننا قدمنا لكم في مقابلة اخرى مذكرة عن اتفاقية التابلاين بعد ان فوجئنا بتصديقكم لاتفاقية النقد . وقد بينا لكم فيها من جهة الاجحاف الصارخ في شروطها الحالية ومن جهة اخرى ضرورة ابقاء أمر البت فيها الى المجلس النيابي المقبل لانه وحده صاحب الحق في ذلك .

ولم يفتنا ان نلقت نظركم اثناء هاتين المقابلتين الى مضار النهج العقيم المعكوس الذي سار عليه العهد السابق في علاقاته مع الاقطار العربية الشقيقة، واعرنا لكم عن املنا في ان نرى العهد الجديد يبتعد عن سياسة التكتل والتفرقة والمهاترة التي اوصلتنا في الماضي الى اسوأ النتائج .

وبينا نحن ننتظر نتيجة ايجابية لاتصالاتنا ومذكراتنا ونتوقع بفارغ الصبر ما يدل على انتهاء التدابير الاستثنائية والشروع في تحقيق الوضع الدستوري المشروع للبلاد، اذا نحن نرى بدل ذلك ايغالا في هذه التدابير حتى بتنا نظن انها احجار اساسية في العهد الجديد .

وبالرغم من ذلك فلم نقطع الامل، واحببنا ان نعرض عليكم في مقابلة جديدة وجهة نظرنا في امرين اساسيين نعتبرهما من أسس النظام الديمقراطي الصحيح الذي جاء الانقلاب لاقامته: نعني قضية الدستور وقضية قسم الموظفين .

وفي هذه المقابلة التي تمت مساء الاحد ١٥ ايار ١٩٤٩ لم نكتممك دهشتنا من التصريح الذي نشرته الصحف على لسانكم، والذي يعلن بان النية متجهة لعرض الدستور الجديد على الاستفتاء الشعبي للمصادقة عليه . وقلنا آنثذ ان الدستور لايجوز ان تضعه لجنة معينة من الموظفين، كما ان الشعب لا يمكن ان يصادق مباشرة على امر

خطير كهذا، ولا بد من انتخاب مجلس نيابي تأسيسي ينتخب انتخابا حرا يضع هو الدستور بملء الحرية، ويكون للشعب وهيئاته السياسية وصحفه الحرية التامة في مناقشة هذا الدستور وابداء آرائها فيه، ويجوز بعد اقراره من قبل المجلس التأسيسي، ان يعرض على الاستفتاء الشعبي وهذا هو الطريق الوحيد المتبع في البلاد الديمقراطية كفرنسا وايطاليا، وهذا ما يجري حاليا في الهند وباكستان.

ثم ابدينا في هذه المقابلة استغرابنا من صدور مرسوم اشتراعي يقضي بان يؤدي الموظفون قسما يتعهدون فيه بعدم الانتماء في الحاضر والمستقبل لاي حزب سياسي، وقلنا بأن هذا التدبير لا يوجد له مثيل في البلاد الديمقراطية ولا في اي قطر من الاقطار العربية: وان فيه تجاوزا لاسط حقوق المواطن ومساسا بعقيدته القومية وكرامته الانسانية، فالحكومات مهما تطرفت وغالت في هذا الاتجاه (المعاكس للديمقراطية) فانها لاتصل الى ابعد من حظر النشاط السياسي على موظفيها اثناء قيامهم بوظيفتهم، وثمة ناحية اخرى لها مساس بصميم تكوين امتنا السياسي والاجتماعي هي ناحية الحياة الحزبية وضرورة احترامها واحلالها المقام الاول في سياسة الدولة في هذا العهد الجديد.

وما لاشك فيه ان حكومات الانتداب اولا، وحكومات العهد السابق ثانيا، قد عملت بكل الوسائل على اعاقا انتظام الشعب في احزاب عقائدية واضحة الاهداف مما جعل البلاد تتخبط في الفوضى والجهل وضياح المسؤولية، واوجد هوة متزايدة الاتساع بين الشعب وحكامه، ولقد خرجنا من هذه المقابلة بأثر طيب بعد ان استمعتم لملاحظتنا وذكرتم بأنكم ستعيدون النظر في هذين الامرين وتهتمون بهما بالغ الاهتمام.

ومع ذلك فقد فوجئنا في اليوم الثاني بخبر تصديق اتفاقية التابلاين دون الاخذ بها جاء في مذكرتنا.

لقد ألمحنا في مذكرتنا الاولى التي قدمناها لكم الى حقيقة لا يمكن نكرانها، وهي ان الجيش، بقيامه بالانقلاب كان اداة منفذة لرغبة قومية ولارادة عامة عند الشعب. وان الانقلاب لايقدر له البقاء الا اذا اعتبر دوما انه ثمرة هذه الارادة الشعبية وتلبية لها، فالجيش هو جيش البلاد، ولم تكن قوته بسلاحه ولكن بتجاوبه مع آماني الشعب وحاجاته، والشعب لم يشعر بهذا التجاوب العميق مع حركة الجيش لمجرد انها اقصدت

عن الحكم شخصا بالذات بل لاعتقاده انها ستقضي على سياسة ضارة كان العهد السابق ينفذها.

ومن أبرز سيئات السياسة الماضية خنقها للحريات في سبيل ستر الفضائح والارتكابات وبقصد التلاعب بمقدرات البلاد وبمصير العروبة وفق مصالح الاشخاص وأنانيتهم . واليوم لا يطمئن الشعب الى ان تلك السياسة قد زالت نهائيا ما لم تضمن له الحرية التي تمكنه ان يراقب الاعمال ويقيس مدى انطباقها على الوعود والتصريحات، ومدى انسجامها مع مصلحته واهدافه القومية في الداخل والخارج . لهذا يرى حزب البعث العربي ان طريق الانقلاب الصحيح هو في تحقيق الخطوات الآتية:

اولا: تأليف حكومة من الاحزاب التي مثلت في العهد السابق المعارضة لانها هي الاحزاب التي تمثل الشعب .

ثانيا: اعادة الحريات كاملة ولا سيما لتلك الاحزاب وصحفها .

ثالثا: ثم الشروع في اجراء انتخابات لا اثر فيها للتدخل او الضغط ووضع دستور بالطرق المشروعة من قبل المجلس المنتخب او الابقاء على الدستور القديم وتعديله وانتخاب رئيس للجمهورية من قبل المجلس ايضا .

ان حزب البعث العربي، اذ يصارحكم برأيه في سياسة العهد الحاضر، يقدم اليكم المطالب التي بتحقيقها يعود الى الشعب اطمئنانه، والى العهد سلامة اتجاهه ليأمل ان تقدروا الدوافع القومية التي تدعوه الى هذه المصارحة ورغبته الاكيدة في ان يبقى متجاوبا مع هذا العهد، ليوجه جهوده نحو الانشاء والبناء، بعد ان كان يوجهها في المعارضة والنضال،

ان البلاد لم تقصر في تقديم اقصى ما تستطيع من حسن الاستعداد وصادق التشجيع لكي يكون الانقلاب بدء تحول جوهري في حياتها . وقد طال انتظارها لما يطمئنها على ان العهد الجديد يقدر هذا الاستعداد ويستفيد منه الاستفادة المرجوة .

ويعتبر حزبنا انه يقدم للبلاد خير خدمة اذا هو استطاع ان يحفظ للشعب ثقته
بالانقلاب ويوجه الانقلاب الى ما يؤهله لمثل هذه الثقة.

عميد حزب البعث العربي

ميشيل عفلق

دمشق في ٢٤ أيار ١٩٤٩